مجلة سوسيولوجيون ISSN: 2716-9170
المجلد: **الثاني**، العدد: **01**، السنة: **2021** E-ISSN: 2773-3459

قراءة سوسيولوجية لظاهرة الفساد الإداري داخل التنظيمات

Phenomenon's Sociological study of administratives corruption within organizations

عماد بوروح، جامعة باتنة 1 (الجزائر)، imad-bou@outlook.fr[1]

تاريخ الإرسال: 21-06-2021 تاريخ القبول: 26-07-2021

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى التطرق للفساد الإداري كظاهرة سوسيوتنظيمية منتشرة في اغلب التنظيمات، إذ أصبحت سمة ملازمة لهذه الأخيرة وجزء من ثقافتها، فانتشار مختلف الانحرافات والممارسات غير العقلانية من شأنه التأثير على فعالية التنظيم الرسمي وأنساقه المختلفة.

وضمن هذا السياق جاءت هذه الورقة البحثية في محاولة لتقديم قراءة سوسيولوجية للظاهرة، من خلال التطرق الى مفهوم الفساد الإداري وخصائصه وانعكاساته، بالإضافة الى المنظورات والمقاربات السوسيولوجية في تفسير الفساد الإداري: المنظور الديني؛ المنظور الأخلاقي؛ النظرية اللامعيارية؛ البنائية الوظيفية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري؛ الانحرافات التنظيمية؛ اللوائح الرسمية؛ أخلاقيات الوظيفة؛ التنظيم.

Abstract:

This article aims to address administrative corruption as a socio-organizational phenomenon prevalent in most organizations, as it has become an inherent feature of the latter and part of their culture, the spread of various deviations and irrational practices that affect the effectiveness of the official organization and its various forms. this research paper came to provide a sociological reading of the phenomenon by addressing the concept of administrative corruption, its characteristics and repercussions, in addition to the sociological perspectives and approaches in explaining administrative corruption: the religious perspective; ethical perspective; non-normative theory; functional constructivism.

[1] المؤلف المرسل

Keywords: administrative corruption; organizational deviations; official regulations; job ethics; Organization

1.إشكالية البحث:

تعد ظاهرة الفساد الإداري كظاهرة سوسيولوجية إحدى أهم المشكلات التي تواجه مختلف التنظيمات، فقد أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها اغلب الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة وتمارس بدرجات متفاوتة بين المجتمعات, وهو ما انعكس سلبا على جوانب الإدارة والتسيير واثر على كفاءة وفعالية المؤسسات على اختلاف مجالاتها وميادينها.

وباعتبار أن هذه الظاهرة موجودة منذ القدم إلا أن ما يلاحظ عليها اليوم هو انتشارها وتفاقمها بشكل ملحوظ، حيث أصبحت جزء من ثقافة المجتمع ومؤسساته، وتمارس من قبل الأشخاص والجماعات باختلاف مستوياتهم التنظيمية ومواقعهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، ووفقا لآليات و اطر منظمة، مستغلة بذلك بعض الثغرات القانونية و محاولة تكييف القواعد واللوائح التنظيمية بما يسمح بتحقيق المنفعة والمصلحة الشخصية والفئوية.

وقد تعددت المقاربات والاطر النظرية التي فسرت الفساد الاداري كظاهرة سوسيولوجية ومن زوايا مختلفة، **فالمنظور الديني** يؤكد على ان ضعف الوازع الديني لدى الافراد هو الذي يدفعهم الى ممارسة مختلف اشكال الفساد الاداري، في حين ان **المنظور الاخلاقي** يؤكد على ان اختلال المنظومة الاخلاقية لدى الافراد هو الذي يجعلهم ينحرفون عن المبادئ التنظيمية المحددة داخل النسق التنظيمي، كما قدمت **النظرية اللامعيارية** تفسيرا لظاهرة الفساد الاداري مفاده ان حالات الفوضى واللاتوازن التي تصيب الابنية والانظمة الاجتماعية تضعف منظومة الضبط الاجتماعي، وبالتالي فالفساد الاداري يحدث نتيجة تصدع المعايير والقواعد الاجتماعية، وهو ما يدفع بالأفراد الى الانحرافات وبعض الممارسات التي تتجلى في مظاهر الفساد الاداري، كما اكدت **النظرية البنائية الوظيفية** على ان ظواهر الانحراف ومنها الفساد الاداري تؤدي وظيفة داخل النسق العام، تتجلى في زيادة التماسك والتضامن في المجتمع، حيث تخفف من حدة التوتر والاضطراب التي تصيب المجتمع ومؤسساته من خلال البحث عن آليات تحقيق التكامل والتوازن داخل النسق.

ان التنظيم عبارة عن نسق جزئي ضمن نسق عام يشتغل ضمن إطار مرجعي اوسع منه، فهو يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي والبيئة الاجتماعية والثقافية وما تحمله من نظم وبنى متعددة، وبالتالي فالأفراد وكل الفاعلين ضمن هذا النسق هم أعضاء في المجتمع ونظمه قبل ان يكونوا أعضاء في التنظيم، وهم بذلك متشبعين بالقيم السوسيوثقافية و بمنتوج الثقافة المجتمعية التي نشأوا عليها، وهو ما يمكن

ان يعمل على إعادة انتاج تلك الثقافة وتلك الهوية داخل البنية التنظيمية مما يؤثر على بنية التنظيم الرسمي وما يحمله من علاقات رسمية بين اعضائه، ومنظومة اللوائح والقواعد العقلانية التي تحكم نظمه.

بناء على ما تقدم يمكن طرح مجموعة من **التساؤلات** متمثلة في:

- ما تعريف الفساد الاداري وفيما تتمثل خصائصه؟

- ماهي ابرز آثاره وانعكاساته؟

- ما المنظورات والمقاربات السوسيولوجية التي فسرت ظاهرة الفساد الاداري؟

2. أهمية الدراسة:

- التطرق لموضوع من المواضيع الهامة في ميدان علم الاجتماع تنظيم وعمل.

- تسليط الضوء على الجوانب المرضية للتسيير وتغييب الاسس الرشيدة والعقلانية داخل النسق التنظيمي.

- زيادة الاثراء الفكري والمساهمة في تقديم طرح سوسيولوجي لظاهرة الفساد الاداري.

3. أهداف الدراسة:

- محاولة فهم وتفسير ظاهرة الفساد الاداري.

- التطرق لماهية الفساد الاداري كظاهرة سوسيوتنظيمية وخصائصها واثارها المختلفة.

-عرض الرؤى والمنظورات السيوسيولوجية التي قاربت موضوع الفساد الاداري.

4. تعريف الفساد الإداري:

قبل التطرق إلى التعاريف الاصطلاحية لمفهوم الفساد الإداري، سنحاول بداية التطرق إلى المعنى اللغوي لكمة فساد، سواء في اللغة العربية أو اللغات الاجنبية.

- **فمن الناحية اللغوية:** تتعدد دلالات إستعمال هذا المفهوم من خلال الاختلاف اللغوي سواء في اللغة العربية أو في اللغات الأخرى، إذ أن معنى الفساد في اللغة العربية مشتق من الفعل:" فَسَدَ: كَنَصَرَ وعَقَدَ وفَسُدَ كَكَرُمَ، فَسَادًا وفُسُودًا، ضد صَلُحَ، فهو فَاسد وفسيد من فَسْدى، والمفسدة ضد المصلحة "(بن مرزوق، 2009، صفحة 13).

بمعنى أن كلمة فساد في اللغة العربية تستخدم لوصف أي فعل أو سلوك منحرف وغير صالح.

أما بالنسبة لدلالات كلمة فساد في كل من اللغتين الانجليزية والفرنسية، " فكلمة **(corruption)**كلمة لاتينية الأصل مشتقة من الفعل**rumpere)**(أي كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو إجتماعية، أو غالبا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي.

ويقترن هذا المصطلح في اللغة الانجليزية بالرشوة **(bribery)**، وهو المصطلح الأكثر شيوعا **(venality)**، وتعني طلب الرشوة **(graft)**، وتعني التحلل والفوضى التي تسود المجتمع، وهو مصطلح ذو دلالات سوسيولوجية، كما يستعمل كمرادف للجريمة المنظمة **(organised crime)** وكذا مصطلح **(extorsion)** "(بن مرزوق، 2009، صفحة 17).

إذن ومن خلال التعريفات اللغوية لكلمة الفساد، نجد أن تعريفها في اللغة العربية يعد أكثر دقة ووضوحا وشمولا مقارنة باللغات الأخرى، إذ إرتبط في اللغة العربية بكل سلوك وفعل منحرف وغير صالح وأقترن أكثر بمفهوم الإساءة والتخريب والإنحراف.

- أما من **الناحية الاصطلاحية**:

فقد عرفه السيد علي شتا على أنه " إستخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص ما، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما، بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي، وبذلك يتضمن الفساد إنتهاكا للواجب العام وإنحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل "(شتا، 2003، الصفحات 43-44)

أي أن الفساد الإداري يحدث نتيجة إستغلال الفاعل في المؤسسة السلطة التي يمنحها شغل منصب معين، من أجل تحقيق مصالح شخصية (هبة أو مكانة إجتماعية أو منفعة معينة)، ومصالح من تربطه بهم مصلحة معينة (قرابة، عائلة، زمالة، مصلحة)، وهذا بإنتهاك القواعد والضوابط الرسمية ومعايير السلوك الأخلاقي والوظيفي.

كما عرف الدكتور **أحمد رشيد** الفساد الإداري " بأنه تصرف وسلوك وظيفي سيء وفاسد، خلاف الإصلاح هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج على النظام لمصلحة شخصية "(رشيد، 1976، صفحة 35)

هذا التعريف يعبر عن وجهة نظر إسلامية، فالشريعة الاسلامية حرمت كل أشكال الكسب الحرام والسرقة والاختلاس والرشوة والتربح من وراء الوظيفة العامة، وإعتبرته مفسدة وخلاف للمصلحة

العامة، هدفه الأساسي إحداث إنحراف في المسار الصحيح للتنظيم لتحقيق أهداف غير مشروعة فردية كانت أو جماعية.

كما يعرف أيضا بأنه " إنحراف عن القيم والأخلاقيات التي تحكم السلوك الانساني، يقوم به أفراد من ذوي المصالح النفعية بشكل غير شرعي، وغير قانوني غايته الربح وتعظيم الرفاهية الذاتية "(الشمري، 2011، صفحة 24).

5. خصائص الفساد الإداري:

يتميز الفساد الإداري كظاهرة اجتماعية بعدة خصائص ومميزات، اختلف الباحثون في وضعها وتحديدها، إلا أن أهم هذه الخصائص هي كالتالي:

-**السرية:** " إذ في العادة ما تكون ممارسات الفساد وترتيباته وإجراءاته في غاية السرية والتحفظ، وهذا لما يتضمنه هذا النشاط من ممارسات وانحرافات غير مشروعة من جهة القواعد والضوابط الرسمية، وأيضا من جهة المجتمع ومعاييره ومبادئه"(معابرة، 2011، صفحة 101)

وتستخدم الجهات الممارسة للفساد الإداري عدة أساليب وإستراتيجيات، من أجل التستر على ممارساتهم،إذ في العادة ما يلجأ المسؤولين والفاعلين في المؤسسات ومختلف الاجهزة الإدارية إلى تغليف ممارساتهم وأفعالهم باسم المصلحة العامة، والتظاهر بأنها تقوم بتنفيذ توجيهات وأوامر وسياسات يتعذر الكشف عنها، خاصة أمام الموظفين العاديين أو أصحاب الوظائف الوسطى (رؤساء المصالح، إطارات، مشرفين)، وبالتالي تحقيق مصالحهم الخاصة وغاياتهم، من خلال إستغلال بعض الثغرات القانونية وإنتهاك الفرص والظروف التي تسمح لهم بتحقيق أهدافهم الخاصة بعيدا عن أنظار العاملين.

-**تعدد الأطراف المشاركة في ممارسة الفساد الإداري:** إذ يشترك في ممارسة الفساد أكثر من طرف أو أكثر من شخص، وهذا بسبب العلاقات التبادلية والمصالح المشتركة بين الاطراف الفاعلة في عمليات الفساد، إذ يكون هناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة شخص معين،أو فئة معينة تستفيد في نفس الوقت من ممارسة عملية الفساد بمخالفة القوانين واللوائح الرسمية، والأعراف والقيم والإجتماعية للحصول على منافع ومصالح متبادلة، تجمع الاطراف المشاركة في ممارسة عملية الفساد، وبالتالي فالفساد هنا يجسد المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة لممارسيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال الوسطاء).

-**سرعة الإنتشار:** "ما يميز الفساد أيضا سرعة الانتشار، وخاصة عندما يكون الفساد ناتجا عن كبار الموظفين والمسؤولين، فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة والنفوذ، للضغط على باقي

الأجهزة الإدارية، ومختلف التنظيمات للسير على خطاهم وتطبيق أوامرهم، كما أن هذه الخاصية لا تقتصر فقط على حدود المؤسسات، ومختلف التنظيمات في الدولة الواحدة، بل إن الفساد قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصا في ظل العولمة "(معابرة، 2011، صفحة 102)

كما أن الفساد ينمو وينتشر أكثر كلما وجد البيئة الملائمة لذلك، فتوفر مختلف الظروف والشروط من شأنها أن تساهم في بروز مختلف مظاهر الفساد الإداري، فالعادات والأعراف السائدة في بعض المجتمعات، خاصة دول العالم الثالث تبرر إلى حد ما المحاباة والمحسوبية والوساطة، التي هي إحدى مظاهر الفساد الإداري، وهو ما يساهم في إنتشار الظاهرة، كما يتفاعل الفساد الإداري أيضا مع مختلف الظروف المحيطة (ظروف إجتماعية، إقتصادية، سياسية)، ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة له، فالتسيب الإداري وعدم إحترام الوقت، وتقديس العمل واللامبالاة، وضعف الرقابة والمسائلة، وغيرها من السلبيات الإدارية، تعد بيئة ملائمة لإنتشار وبروز مختلف مظاهر الفساد الإداري.

-الإخلال بالواجبات والمسؤوليات: كما يعتبر الفساد الإداري أيضا انتهاك للواجبات والمسؤوليات، والمهام المتعلقة بأداء وظيفة ودور معين في إطار البناء التنظيمي، والاستغلال السيئ للمنصب العام،والسلطة التي يمنحها شغله، من أجل تحقيق مصالح خاصة سواء شخصية أو مصلحة جماعة أو فئة معينة.

-تحويل مختلف المؤسسات والتنظيمات إلى ميدان للصراعات الشخصية والجماعية: إذ تنشأ عصبيات مختلفة داخل النسق التنظيمي، تظهر في شكل جماعات عصبية وقبلية وحتى إثنية، وجماعات حزبية ومصلحية، تسعى كل جماعة إلى تحقيق مصالحها وأهدافها، حتى ولو كان ذلك على حساب أهداف التنظيم، وإلحاق الضرر بالجماعات الأخرى أو تحييدها.

- تختفي ظاهرة الفساد الإداري خلف خطابات، وأفكار ايديولوجية معلنة، ظاهرها الدفاع عن الصالح العام والحرص التام على تطبيق القانون واللوائح الرسمية، في حين أن الحقائق الباطنة والخفية هي تعظيم المكاسب الشخصية والمنافع الذاتية على حساب المصلحة العامة.

- يتميز الفساد الإداري أيضا بنوع من التنظيم المحكم، الذي يجعله كنسق معقد يعتمد بالدرجة الأولى على التحايل، وخرق القوانين وإستغلال الثغرات لممارسة مختلف التجاوزات.

- "الفساد الإداري كظاهرة توجد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية، مما يؤدي إلى إستغلال الوظيفة العامة، وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو

جماعية أو حزبية، على حساب الدور الأساسي للحكومة، مما يؤثر في مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لدى المواطنين، وطالبي الخدمة العامة"(مطر، 2011، صفحة 9)

- يتميز الفساد الإداري بكونه يدعم ويساهم في ترسيخ، وسيطرة قيم ومفاهيم البيروقراطية، وهو ما ينعكس سلبا على التنظيم ككل، وينتج عنه آثار سلبية في مقدمتها غياب القواعد واللوائح الرسمية، وسيطرة الاجتهادات الشخصية، مما يؤدي إلى إضعاف روح الإنتماء والمسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الوظيفة العامة، وبالتالي إنحراف مختلف التنظيمات عن أهدافها الرئيسية.

6. الآثار المترتبة عن انتشار الفساد الإداري وانعكاساتها:

تشير مختلف الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت ظاهرة الفساد الإداري، إلى الانعكاسات والآثار السلبية الخطيرة على التنظيم وعلى المجتمع ككل وعلى عدة جوانب، إذ لا تقتصر فقط على جانب معين بل تمتد لتشمل جوانب عديدة، فهي لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، وإنما تمتد إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية لتشمل أيضا الجوانب الأخلاقية، وعلى الرغم من إجماع الكثير من الباحثين على أن أبرز الآثار السلبية لانتشار ظاهرة الفساد الإداري تكون أكثر في الجوانب الاقتصادية، إلا أنه لا يمكن التسليم بهذا فقط، وذلك لكون جوانب الحياة الإجتماعية مترابطة، وعليه فإن الآثار الاقتصادية للفساد تسهم في تفاقم مشكلات أخرى، حيث تظهر آثارها على جوانب ومناح مختلفة.

و تأسيسا على ما سبق، يمكن إجمال آثار الفساد الإداري في بيئات العمل وانعكاساته السلبية فيما يلي:

1.6- أثر الفساد الإداري على النواحي الاجتماعية والثقافية (على مستوى المنظمات وعلى مستوى المجتمع ككل): وتظهر هذه التأثيرات في النقاط التالية:

- **إنتشار بعض القيم السلبية الدخيلة على المجتمع:** إذ أن إنتشار آليات الفساد الإداري ومختلف مظاهره يؤدي إلى إختلالات وتداعيات على منظومة القيم المجتمعية، وسيادة قيم جديدة ودخيلة تروج للفساد وتقبله وتدافع عنه، مما يؤدي إلى إنهيار البنية الاجتماعية والثقافية، وإنحراف عن المعايير والاخلاقيات المجتمعية، وإنتشار قيم عدم الإنضباط، وفقدان قيمة العمل، وبروز التعصب وغيرها من القيم السلبية التي تنتشر بين أفراد التنظيم وأفراد المجتمع، وهو ما يهدد النسيج الأخلاقي والنسق القيمي للمجتمعات.

- " إنتشار الفساد الإداري في معظم الأجهزة الإدارية العامة، قد يساهم تدريجيا في إنتقاله إلى طبقات المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى الانحلال الخلقي، واللامبالاة، وزيادة المشاكل الاجتماعية "(اللوزي، 2000، صفحة 169)

- **العمل على تكريس النزعة الفردية والانانية لدى الافراد:** إذ أن إنتشار الفساد يشجع على الجشع والانتهازية، والرغبة في الوصول إلى الأهداف الشخصية، وتحقيق المنفعة الذاتية بأي وسيلة، حتى لو كان ذلك على حساب مصالح وحقوق الآخرين، " فالفساد يغير من سلوك الفرد مما يجبره على التعامل مع الآخرين بدافع المادية والمصلحة الذاتية، دون مراعاة لقيم المجتمع التي تتطلب من الفرد النظر للمصلحة العامة، حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق أضرار بالغة بالفرد والمجتمع، ومن ثم يصبح لدى الأفراد تقبل نفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي، وتراجع الإهتمام بالحق العام، خاصة في ظل غياب المراقبة والمساءلة تقبلا إجتماعيا عند ذلك تسود القيم الجديدة (قيم الفساد)، ويتحول الفساد الى سلوك مستقر ومتعارف عليه "(معابرة، 2011، صفحة 122)

-**الإنعكاسات والآثار السلبية التي تصيب أخلاقيات العمل والوظيفة وقيم المجتمع ككل:** وهو ما يؤدي مع مرور الوقت إلى إنتشار ثقافة الفساد في الأوساط المجتمعية، وشيوع حالة ذهنية وبصورة تلقائية تجعل من الفساد كسلوك مرضي، وفعل إجتماعي أمرا مقبولا، وضروريا لتجاوز مختلف التعقيدات والإجراءات التعسفية، فالرشوة على سبيل المثال ونتيجة الإنتشار والذيوع المبالغ فيه ترتب عنه، وبصورة آلية تقبل إجتماعي واسع حتى أصبحت عبارة عن ثقافة يلجأ إليها كل من هو بحاجة إلى تحقيق مصلحة شخصية أو هدف معين.

ولعل أخطر نتائج الفساد الإداري هو الآثار والاختلالات التي تصيب أخلاقيات الوظيفة والعمل والنسق القيمي للمجتمع ككل، بحيث تتراجع وظيفة القيم كضوابط للسلوك الاجتماعي والتنظيمي،مما يقود إلى حالات اللامعيارية التي تتضمن إختلال المعايير المنظمة للسلوكات والأفعال الإجتماعية والضابطة له، وهو ما يساهم في إنتشار سلوك الفساد.

2.6- أثر الفساد الإداري على النواحي الاقتصادية: يمكن أن نوضح الآثار السلبية وإنعكاسات الفساد الإداري على الجانب الإقتصادي في النقاط التالية:

- **التأثير على الأداء الاقتصادي وحجم الاستثمارات:** فالفساد الإداري يؤثر بشكل كبير على تراجع حجم الاستثمارات وضعف البنية التحتية، وتدني مستوى الأداء الإقتصادي، مما يساهم في إضعاف إقتصاد الدول خاصة في ظل عدم توفر بيئة إقتصادية مشجعة على الإستثمار، فالمستثمر بالدرجة الأولى يتجنب

البيئة التي تشيع فيها مختلف أنماط ومظاهر الفساد، نظرا لبعض التعقيدات التي تواجهه منها على سبيل المثال، الرشاوي لأنه في بعض الأحيان قد يضطر إلى دفعها من أجل تنفيذ مختلف الأعمال وتسهيلها، وقد أشارت دراسات البنك الدولي إلى أن حجم الإستثمار ينخفض أكثر في الدول التي ينتشر فيها الفساد.

- يساهم الفساد الإداري أيضا على تعميق الهوة والفجوة بين مختلف الفئات الإجتماعية، مما يخلق نوع من الطبقية الإجتماعية بين مختلف أفراد المجتمع، من خلال توزيع المداخيل بطريقة تؤدي إلى تركز الثروة في أيدي فئة معينة من الأفراد وبطرق غير مشروعة.

- يتسبب الفساد الإداري في بروز ظاهرة الإستخدام غير الأمثل والإستغلال العشوائي للموارد العامة، وهذا نتيجة إنتشار مختلف مظاهر الفساد الإداري، على غرار الإختلاس والسرقة والرشوة والإبتزاز، وتوظيف موارد الدولة لتحقيق أهداف ومنافع شخصية وهذا بطرق غير قانونية.

- الفساد الإداري يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإنحراف عن الأهداف المرجوة والخطط وعن السياسات التنموية، خاصة في ظل تواجد وتوفر بيئة فاسدة واشخاص فاسدين.

- إنخفاض مستوى أداء مختلف المؤسسات نتيجة ضعف التسيير، وكثرة القرارات الخاطئة وغياب التخطيط والتنظيم، وهذا بسبب تولي مختلف المناصب والمسؤوليات عن طريق أساليب غير مشروعة مثل المحاباة والمحسوبية وغيرها.

- **تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد:** "وهذا عن طريق تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة، ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على مختلف المؤسسات "(الشمري، 2011، صفحة 93)

3.6- أثر الفساد الإداري على النواحي السياسية:

- ضعف المؤسسات العامة والهيئات الرقابية، مما يعزز دور المؤسسات التقليدية (العشيرة، القبيلة...)

- التأثيرات الممارسة على متخذي القرارات، من قبل رجال المال والأعمال ورجالة السياسية، ومن لهم القوة والنفوذ من أجل إتخاذ قرارات لصالحها، ولصالح فئات معينة دون مراعاة المصالح العامة.

- من بين إنعكاسات الفساد الإداري على الجوانب السياسية، هو إضعاف وتشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع وضياع حقوق المواطنين.

- **شيوع الفوضى وعدم الإستقرار السياسي**: فشيوع وإنتشار مختلف مظاهر الفساد يؤدي إلى الفوضى السياسية، حيث تعطل القوانين والأنظمة، الأمر الذي يشجع على عدم الإلتزام بأحكام القوانين واللوائح التنظيمية، وتصبح لغة القوة، وفرض أمر الواقع سياسة لإنتزاع الحقوق.

- **التأثير على فعالية القوانين واللوائح التنظيمية**: من خلال مختلف التجاوزات والإنتهاكات، التي تتعرض لها هذه القواعد الرسمية، فالفساد يؤدي إلى نشوء قواعد وأعراف جديدة في شكل قوالب غير رسمية، وبالتالي تلاشي فعالية ودور القانون وتراجع مبدأ الشرعية القانونية.

- **الاستبدادية والتعسف في إتخاذ القرارات:** بحيث تتخذ القرارات بصيغة تسلطية وتفردية، ويتم إتخاذها وفقا لمصالح شخصية وفئوية، دون مراعاة للمصالح العامة، وبالتالي فالفساد يجعل المصالح الشخصية والأهداف والمنافع الفردية هي التي تتحكم في القرارات.

- **فقدان الثقة بالعاملين وزيادة البيروقراطية:** إذ أن إنتشار مختلف مظاهر الفساد الإداري داخل التنظيمات، يؤدي إلى فقدان ثقة الإدارة العليا بالموظفين في الدرجات الدنيا، وهو ما يساهم أكثر في المركزية وعدم تفويض السلطة، مما يخلق في النهاية نوع من التعقيدات البيروقراطية والإجراءات الروتينية، الأمر الذي يفسح المجال أكثر لبعض الأطراف من اجل وضع عراقيل بهدف الوصول على منافع شخصية.

7. المقاربات السوسيولوجية المفسرة للفساد الاداري:

في هذا العنصر سيتطرق الباحث إلى عدة مقاربات نظرية حول موضوع الفساد الإداري، ومن زوايا مختلفة، وذلك لتفادي أو تجنب مواطن الضعف في كل نظرية، ومحاولة تحقيق فهم أعمق لهذه الظاهرة، كما ركز الباحث على التراث السوسيولوجي للإنحراف الإجتماعي والجريمة، كون الفساد الإداري يمثل إنحرافا إجتماعيا عن المعايير الإجتماعية والتنظيمية المتعارف عليها، وهذا في ظل غياب نظريات إجتماعية وتنظيمية تطرقت بالتحديد لظاهرة الفساد الإداري، وفيما يلي عرض لأهم المقاربات النظرية ومن منظورات مختلفة:

1.7- المنظور الديني في تفسير ظاهرة الفساد الإداري:

جوهر هذا الطرح هو أن ضعف الوازع الديني لدى الأفراد داخل التنظيمات يدفعهم إلى ممارسات وتجاوزات منحرفة عن معايير وقواعد الضبط الرسمي، ويجعلهم يسعون إلى تحقيق مصالحهم وأهدافهم، حتى لو كان ذلك على حساب المبادئ الأخلاقية، ومجموعة القواعد المتعارف عليها ضمن بنية التنظيم الرسمي المحددة والضابطة للسلوكات والأفعال التنظيمية، ويكون الأفراد المنحرفين بذلك

مخالفين " للمنهج الإسلامي العظيم الذي يقوم على تقويم السلوك البشري، وتوجيهه بما يحقق المصلحة الفردية والجماعية، وذلك أن الانسان بطبعه خلق ضعيفا هلوعا، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أعظم الناس خلقا وأحسنهم سلوكا"(السكارنة، 2014، صفحة 93)

فالمنظور الديني يفترض وجود علاقة بين ضعف الوازع الديني لدى الأفراد وممارسة الأفعال والسلوكيات المنحرفة أو ممارسة الفساد الإداري، إذ أن ضعف الوازع الديني يجعل الفرد يتجاوز وسائل الضبط، وهو ما يدفعه لممارسة الفساد، نتيجة إتباعه لشهواته وغرائزه، والخروج عن المعايير والقواعد سواء المجتمعية أو القيم والمعايير التنظيمية، وتظهر هذه الممارسات والإنحرافات في سوء الإلتزام التنظيمي من طرف بعض الأفراد، وعدم إحترام أوقات العمل والخروج قبل الوقت المحدد لذلك، إضافة إلى اللامبالاة والتهرب من إنجاز الواجبات والمهام الموكلة اليهم، أين يؤدي ضعف منظومة القيم الدينية لدى بعض الفئات داخل التنظيم إلى ممارسة مثل هذه السلوكات.

"وعلى الرغم من الإشكاليات المنهجية التي قد تعوق قياس هذا المتغير، بالشاكلة التي هو عليها في الواقع، إلا أن علماء أمثال دوركايم مثلا أكدوا على وجود علاقة بين طبيعة القيم الدينية، وإرتكاب الأفراد لبعض السلوكيات الإجرامية مثل الإنتحار والشروع فيه، كما نجد طرحا دينيا إسلاميا آخر لتفسير الجريمة والإنحراف، أساسه أن الجريمة سلوك حدد له في الدين الإسلامي عقاب مادي دنيوي...وأنها تفسر من خلال **غياب الوازع او الضابط الديني**فهذا المتغير في إعتقاده هو المفسر الحقيقي لهذه الظاهرة وإرتفاع معدلاتها بالمجتمع لأن الانسان ليس مجبرا، خاصة على ارتكاب الجريمة"(المصراتي، 2011، صفحة 25)

هذا ونجد أيضا في القرآن الكريم تفسيرا وحثا عميقا لظواهر الانحراف بما فيها الفساد الإداري، وهذا التفسير يرتكز على نقطتين وجانبين هامين: الجانب الذاتي والجانب الموضوعي، ويدلل على هذا بالقرآن والسنة، ومن المهم في هذا الموضع عدم إغفال الجوانب الذاتية والموضوعية في ظواهر الانحراف ومنها الفساد، باعتبارها على أنها مترابطة وتدفع بالنفس البشرية الى الخروج عن المعايير المتفق عليها، وبالتالي فإغفال جانب والتركيز على جانب واحد فقط قد يجعل الباحث مقصرا في فهم الظاهرة.

"وعلى العموم يمكن أن نؤكد في هذا الموضع، أن الفساد في الإسلام له مفهوم خاص، وهو لا يقتصر فقط على مجرد الفساد الإداري أو الاقتصادي أو السياسي وغير ذلك، وإنما جاء بأكثر من معنى ومصطلح، وهو ما أكدنا عليه في التعريفات الخاصة بالفساد، وهو التخريب وإهلاك الحرث والنسل"(المصراتي، 2011، صفحة 25)، وما يدفع إلى ممارسة وارتكاب الأفراد لمختلف الانحرافات هو ضعف الوازع الديني، حيث تغلب عليهم أفكار حب الدنيا ومتاعها.

2.7- المنظور الأخلاقي في تفسير ظاهرة الفساد الإداري:

يفترض المنظور الأخلاقي على غرار المنظور الديني بوجود علاقة بين المنظومة الأخلاقية لدى الأفراد وأشكال ممارسة الفساد الإداري والظواهر الإنحرافية، ويؤكد على أن عامل إختلال المنظومة الأخلاقية لدى الأفراد، هي التي تجعلهم ينحرفون عن المعايير والمبادئ التنظيمية المتفق عليها داخل النسق التنظيمي، ويعتبرون بذلك أن السلوك المنحرف والفعل الخارج عن الأطر الرسمية والعقلانية المتفق عليها، يعد خروجا عن القيم والمعايير الأخلاقية، والتي يكون فيها الفرد مهتم بتحقيق مصلحته الفردية، حيث ترقى المصلحة الفردية للأفراد على المصلحة العامة للتنظيم، وبالتالي يتحرك الفرد داخل التنظيم وفق أسس وإستراتيجيات تحقق له مصالحه، ويصبح بذلك ضارا أكثر منه نافعا للجماعة والتنظيم والمجتمع الذي ينتمي اليه.

ويعتبر إسهام ابن خلدون رائدا في هذا المجال، خاصة عندما أكد في نظريته حول انحطاط الدولة وانهيارها ونشوء العمران، أن التحول من مرحلة البداوة إلى التمدن والحضرية يصاحبه نوع من الاختلال والانحلال في المنظومة الأخلاقية التي يتميز بها المجتمع البدوي بالإضافة إلى اندثار ما يسمى بالعصبية.

فابن خلدون يرى أن التحول من البداوة إلى الحضرية (التغير الاجتماعي)، تصاحبه الكثير من الانحرافات، ومظاهر الترف والبذخ وكثرة الفسق، والتحرر من الضوابط الأخلاقية والاجتماعية التي يسعى من خلالها الأفراد إلى تحقيق مصالحهم وغاياتهم بما يحقق لهم حياة الترف والبذخ على حد تعبير ابن خلدون.

إذن فإبن خلدون "يربط بوضوح بين التغير بإتجاه التحضر والتمدين، وبين إنتشار الإنحراف والفساد بين الناس، فهو يعتقد أن التغير يؤثر سلبا في القيم الأخلاقية، ومدى إلتزام الأفراد بها، فالبحث عن الترف والعيشة الرغدة وإزدياد ملاذ الحياة وتعددها، وإندثار القناعة والتجرد من الزهد يفسد الأخلاق ويقلل الإلتزام بالقواعد الأخلاقية والقيم، مما يضعف بذلك الوسائل الإجتماعية للضبط، فالعلاقة طردية بين البحث عن الترف (الطموحات المفرط فيها)، وترك الإعتدال والقناعة، وبين إنتشار الفساد والإنحراف عموما، خاصة في ظل ضغوط الحياة الحضرية والتي تتحول فيها الحاجات من كماليات إلى أساسيات، كلما زاد التحضر والتقدم لمضاهاة أسلوب الحياة الذي يزيد في التعقيد (الحضرية)"(المصراتي، 2011، صفحة 28)

وهناك من يؤكد أيضا على أن رغبة بعض الأطراف في التملك وحب المال وغيرها من الأمور، هي التي تدفع بالأفراد إلى الإنحراف وإرتكاب الفساد، ولو قمنا بإسقاط هذا التحليل على التنظيم لوجدنا أن

بعض الأفراد في التنظيم، ونتيجة حب تملك السلطة ورغبتهم في تحقيق ذواتهم ومصالحهم الخاصة (الترقية ومختلف الإمتيازات والعلاوات)، يلجؤون في كثير من الأحيان إلى إرتكاب مخالفات وتجاوزات من أجل بلوغ هدفهم، وتحقيق مصالحهم الخاصة، ولو كان ذلك على حساب فئات أخرى أو مصلحة التنظيم ككل، وهم بفعلهم هذا يتجاوزون الكثير من المعايير الأخلاقية والقيم المتعارف عليها داخل النسق التنظيمي، وبالتالي فإختلال منظومة القيم الأخلاقية لدى الأفراد وتصدعها، من شأنه المساهمة في بروز وتشكل مختلف الإنحرافات والتجاوزات التي تظهر في مؤشرات الفساد الإداري.

3.7- النظرية اللامعيارية وتفسير الفساد الإداري:

1.3.7 - اللامعيارية عند إميل دوركايم: يعتبر إميل دوركايم مؤسس هذه النظرية وصاحب مصطلح اللامعيارية، والذي وظفه في تفسيره لظاهرة الانتحار وتقسيم العمل، وكان يستخدمه للإشارة إلى حالة التفكك واللاتوازن التي تسود المجتمع، وتشير إلى إضطراب التوازن الاجتماعي، وإنتشار الفوضى واللأمن بين الأفراد، وأعتبر أن هذه الحالة أو الوضعية من التفكك الاجتماعي التي تطرأ على المجتمع، سببها حدوث موجات من التغير الاجتماعي المفاجئ، "مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أشار إلى أن المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد تتقوض وتتآكل من دون أن ترسخ بدلا من مقاييس جديدة، ومن هذا المنطلق رأى دوركايم أن هذا الوضع سيؤدي إلى عدد من الظواهر، وأعتبر الجرائم والإنحراف بما فيها الفساد على أنها حقائق ووقائع ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة"(جيدنز، 2001).

وعلى العموم تقوم **نظرية إميل دوركايم** حول اللامعيارية، ومظاهر الإنحراف والفساد على مجموعة من **القضايا الأساسية** وهي:

- "تؤدي الأزمات الاقتصادية الشديدة، والتغيرات المفاجئة في المجتمع إلى حدوث حالة من الاضطراب في المجتمع.

- هذا الاضطراب يحدث حالة من انهيار التصنيف في المكانة الاجتماعية للأفراد، كما يؤدي إلى اختلاف المعايير وفقدان الانتظام، وتصدع القواعد التي تحكم الأفعال والسلوكات.

- هذا الاضطراب (اللامعيارية) يؤدي إلى رفع القيود عن طموحات الأفراد

- زيادة طموحات الأفراد تجعل من الصعب على الوعي الجمعي التحكم فيها والسيطرة عليها، وهو ما يفتح المجال لسيطرة الشهوات، وبالتالي تصل اللامعيارية إلى أقصى مداها.

- حينما يتجاوز طموحات الافراد إمكانية التحقيق، يستمر التهيج بدون إشباع يبدأ التسابق على الهدف، ويشتد الصراع بسبب ضعف الضوابط وزيادة التنافس، وهنا تضعف الرغبة في الحياة.

- ضعف الرغبة في الحياة يؤدي إلى حالات الإنحراف"(مصلح، 2000، الصفحات 33-34)

إذن هذه هي أهم منطلقات ومرتكزات نظرية إميل دوركايم حول مفهوم اللامعيارية، فهو يرى أن التغيرات الاقتصادية والإجتماعية المفاجئة التي تحدث في المجتمع (زيادة الكثافة السكانية، إنتشار مظاهر التحضر والتصنيع...)، ينتج عنها ما أصطلح عليه دوركايم بتقسيم العمل، الذي يؤثر بدوره في التضامن الإجتماعي، فيتحول بذلك التضامن من تضامن آلي إلى تضامن عضوي، يتحقق فيه نوع من التكامل بين الأعضاء رغم حالات التباين.

كل هذه الإضطرابات تقود إلى الانهيار في التصنيف بالنسبة للمكانات، وتتغير بذلك مكانة بعض الأفراد داخل المجتمع، ويصبح المجتمع عاجزا عن إعادة إدماج وتكييف لتلك الفئة الاجتماعية، التي تغيرت مكانتها داخل بناء المجتمع، وهذا يقود بدوره إلى حالة من الاغتراب والانفصال، ويدفع بمجموعة من الأفراد إلى إنحرافهم، وإلى ما أسماه دوركايم بالانتحار.

ويرى دوركايم "أن نمو وتطور المجتمعات الحديثة، يصاحبه نمو ظواهر سلبية تسهم في تفاقم معدلات الجريمة، منها مثلا ظاهرة الأنانية التي تشير إلى عدم الإمتثال للقانون، وعدم المحافظة على التضامن والإندماج مع المجتمع، كما تعني إعتلاء المصالح الفردية عما عداها من مصالح، وحالة اللامعيارية التي يقصدها دوركايم تشير إلى حالة الإختلال في التوازن الإجتماعي، وضعف الضبط الاجتماعي حيث تسود حالة من الإنهيار في توقعات الافراد للسلوك الجيد والمقبول إجتماعيا، إضافة إلى إختلال الثقة في صور السلوك المطلوب في ظل الظروف المتغيرة، وهذا بدوره يسهم في إنتشار الجريمة والسلوك المنحرف بوجه عام، حيث يضعف الضبط الإجتماعي، وتزيد رغبة الأفراد في تجاوز المعتاد، بل وتصل إلى خرق القانون إذا ما كان عائقا أمام تحقيق طموحاتهم(المصراتي، 2011، الصفحات 32-33)

إن فكرة اللامعيارية التي تحدث عنها دوركايم ساهمت في تفسير الكثير من ظواهر الانحراف الاجتماعي، والفساد الإداري باعتباره إنحراف عن القيم والمعايير التنظيمية يمكن أيضا فهمه من خلال الفوضى واللاتوازن الذي تعيشه مختلف التنظيمات، وانطلاقا من كون التنظيم نسق جزئي يؤثر ويتأثر بالنسق العام، وبالتالي فإن التغيرات المفاجئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من التغيرات التي تحدث في المجتمع، تخلق حالة من الفوضى واللاتوزان، يمكن أن تؤثر على مختلف التنظيمات بإعتبار هذا الاخير يتعامل مع المحيط الخارجي، ويتأثر بكل ما يحدث فيه من تغيرات، وهو ما يخلق اضطرابات واختلالات داخل النسق التنظيمي، واختلاف في المعايير أو انهيارها، وتصدع في منظومة

القواعد التي تضبط السلوكات الأفعال التنظيمية، هذا الوضع يستغله الأفراد خاصة في ظل إرتفاع طموحاتهم والرغبة في تحقيق مصالحهم الخاصة، ولو كان ذلك على حساب التنظيم، مما يفسح المجال للانحراف عن ماهو متفق عليه (القواعد والضوابط الرسمية)، وبالتالي تنتشر مختلف مظاهر الفساد الإداري في ظل إنهيار المعايير والقواعد التي تضبط الأفعال داخل التنظيم.

2.3.7- اللامعيارية عند روبرت ميرتون:

إستعان روبرت ميرتون بمفهوم اللامعيارية عند إميل دوركايم، وبالرغم أن هذا الأخير قد وظفه لتفسير إرتفاع حالات الانتحار، إلا أن **ميرتون** وبعض ممن طوروا هذه الفكرة من أمثال **كلووارد**، إستخدموها في تفسير السلوكات الإنحرافية بوجه عام ومن ضمنها الفساد الإداري.

"فروبرت ميرتون تبنى مفهوم اللامعيارية، ليبني على أساسها نظرية مؤثرة حول الانحراف والفساد، وقد عدل ميرتون مفهوم اللامعيارية ليصبح حسب رأيه تعبيرا عن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد، عندما تتعارض المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي، ففي المجتمع الأمريكي والمجتمعات الصناعية تؤكد القيم السائدة على النجاح المادي، وعلى تحقيقه من خلال الانضباط والعمل الشاق، وعلى هذا الأساس فإن من يعملون بجد هم الذين سينجحون، غير أن من لا ينجحون يجدون أنفسهم عرضة للإدانة الاجتماعية بسبب عجزهم عن تحقيق التقدم، وفي مثل هذا الوضع يجد البعض منهم أنفسهم مرغمين على التقدم إلى الأمام سواء كانت وسائلهم شرعية أو غير شرعية، وتمثل هذه الحالة، الانحراف في رأي ميرتون، نتيجة اللامساواة الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص، وهو ما أشار إليه ميرتون إلى حالة الحرمان النسبي باعتباره عنصرا مهما في بروز السلوك المنحرف"(جيدنز، 2001، صفحة 284)

إذن روبرت ميرتون طور فكرة إميل دوركايم حول اللامعيارية، ولكنه تعدى المستوى الذي وقف عنده دوركايم، وافترض في مقاله حول **"البناء الاجتماعي واللامعيارية"**، أن مخالفة القواعد والمعايير الإجتماعية في بعض البنى الإجتماعية حالة سوية، لأن تلك البنى تفرض أو تمارس ضغوطات على مجموعة من الأفراد يفضلون إثر ذلك السلوك غير السوي على السلوك السوي، كما يرى ميرتون أن المجتمع يتشكل من أفراد متباينين في خصائصهم وإمكاناتهم يسعون لتحقيق أهداف معينة، وفي إطار ماهو مشروع وتبيحه الثقافة، ولبلوغ تلك الأهداف قد يتبع بعض الأفراد سبل مشروعة في إطار ما تقبله الثقافة وتبيحه، في حين قد يتبع أفراد آخرين سبل غير مشروعة، وهو ما تستهجنه الثقافة ولا تبيحها، وهذا نتيجة لعجزهم عن وصولها بالأساليب المشروعة، وهؤلاء هم الأكثر عرضة للانحراف ومخالفة

المعايير والقواعد المتفق عليها، وبالتالي يرى ميرتون أن هذه الانحرافات إنما تمثل استجابة آلية وطبيعية من جانب فئة معينة من الأفراد للوضع الذين يعيشونه.

وعلى هذا الأساس، يميز بين عدة استجابات أو ردود أفعال للوضع القائم، "وفي اعتقاده عندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة، يظهر ما أطلق عليه **الانحراف الإبتكاري**، الذي يعبر عن إبتكار طرق غير مشروعة لبلوغ الأهداف ذات الاجبار الثقافي، وهذا النوع هو واحد من الخمس أنواع التي توصل إليها ميرتون، إضافة إلى **الانحراف الإنتمائي** الذي يشير إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأته، **والإنحراف الإنسحابي** الذي يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع، مما يؤدي إلى التكيف السلبي معه، **والإنحراف الثوري** الذي يؤدي بالفرد إلى جرائم العنف والإتلاف، وأخيرا **الانحراف الطقوسي** الذي يمثل حالة من الإنحراف غير المعيب، يتمثل في تمسك الأفراد بالإجراءات الروتينية والطقوس الإدارية بشكل مفرط فيه لدرجة الإنحراف عن المعتاد"(المصراتي، 2011، الصفحات 34-35)

كما يميز ميرتون بين نوعين من الإنحراف: فالنوع الأول هو الإنحراف المعيب، الذي يرى فيه ميرتون على أنه فعل فيه خرق وتجاوز للقواعد الأخلاقية، وهو ما يدعو لتجريمه ومعاقبة المسؤول عنه، أما النوع الثاني هو الانحراف غير المعيب، الذي يعتبر خروجا عن العادات والتقاليد الاجتماعية لا الأخلاقية والدينية، بمعنى أنه سلوك لا يتنافى مع القواعد الأخلاقية، إلا أنه غير عادي أو مألوف بين الأفراد، "وضمن هذا الإتجاه يفرق ميرتون بين نوعين من المنحرفين هما: المنحرف المنشق والمنحرف الضال، ففي الوقت الذي يجاهر الأول (المنشق) بخروجه عن المعايير، يحاول الثاني كتمان ذلك وإنكاره، ومثال ذلك المنشقون السياسيون(الإنفصاليون عنة السلطة)، كذلك فإن المنشق لا يعترف بسلطة وشرعيه المعايير، عكس الضال الذي يعترف بهذه الشرعية"(المصراتي، 2011، صفحة 35)

إذن وعلى ضوء عرضنا للنظرية اللامعيارية في تفسير ظواهر الجريمة والانحراف، ومن ضمنها ظاهرة الفساد الإداري، يمكن القول أن هذه الأخيرة تحدث نتيجة تصدع وفقدان المعايير والقواعد الاجتماعية لدى الأفراد في المجتمع، نتيجة الاضطرابات والتغيرات التي تمس المجتمع سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، فهذه التغيرات تنعكس على فئة عريضة في المجتمع، تزداد طموحاتها في ظل عدم توفر الفرص والإمكانيات لبلوغ وتحقيق تلك الطموحات، مما يدفع بهم إلى ارتكاب ومخالفة الأنظمة المرعية، وتجاوز نظام الضبط الاجتماعي، وكل ما تفرضه ثقافة المجتمع، مما يقود تدريجيا إلى تلك الانحرافات التي يقدم على ممارستها أفراد داخل التنظيم بغية تحقيق أهداف معينة، حتى ولو كان ذلك على حساب الآخرين أو حتى على حساب مصلحة التنظيم ككل.

وعلى الرغم مما قدمته هذه النظرية من إسهامات حول تفسير ظواهر الإنحراف والجريمة، بما فيها ظاهرة الفساد الإداري إلا أنه قد تكون هذه التفسيرات عاجزة ولا تغطي جميع الجوانب التي تتعلق بالظاهرة، فالفساد الإداري لا يفسر في جميع الحالات وفق أسس مادية، لأنه قد يتجاوز الجانبي المادي، فقد يكون عبارة فعل هدفه تحقيق مزيد من القوة والنفوذ والسلطة لدى فرد معين داخل التنظيم، وأيضا قد يكون هدفه معنوي، كتعيين أحد الأقارب أو الأصدقاء في إحدى المناصب، ويكون بذلك الفساد تجاوزا للمعايير الرسمية والمعايير الموضوعية المتفق عليها، أو منح الترقيات والامتيازات وفق أسس عصبية وجهوية ومصلحية، بمعنى أكثر وضوحا أن الفساد لا يشتمل فقط على الجوانب المادية بل يتعداها إلى مستويات أخرى لا مادية أو بالأحرى معنوية، ويظهر في الولاء المفرط للروابط القبلية والجهوية وحتى المصلحية، أو البحث عن المزيد عن الامتيازات الإدارية والمكانة الاجتماعية، أو الوصول إلى أعلى المناصب والمسؤوليات، وغيرها من الأهداف المعنوية الكامنة وراء تلك الممارسات والإنحرافات.

4.7- البنائية الوظيفية:

ترتكز هذه النظرية على مفاهيم محورية في محاولة فهم وتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية بشكل عام منها: مفهوم النسق الاجتماعي، الوظيفة، الإختلالات الوظيفية...

يرى أنصار هذه النظرية أن حالات التغير الاجتماعي المفاجئة، تؤدي إلى خلق نوع من اختلال التوازن في النسق الاجتماعي، مما يؤدي إلى بروز العديد من المشكلات والظواهر، التي من شأنها أن تؤثر على النسق العام والأنساق الجزئية المكونة له، وعلى رأس هذه المشكلات ظواهر الانحراف بما فيها الفساد، وعلى ضوء هذا فإن النظرية البنائية الوظيفية تفسر الظواهر الاجتماعية غير السوية، وفقا لحالة الارتباك وعدم التوزان التي تنجم عن حالة الاختلال الوظيفي للأنساق الفرعية، وتفسر ظواهر الانحراف والجريمة، ومن ضمنها الفساد الإداري، وفقا للتوترات وجوانب الخلل والإفتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع بشكل عام، خاصة في الحالة التي لا تتوافق فيها تطلعات وطموحات الأفراد والجماعات مع ما يقدمه المجتمع، وهو ما يدفع ببعض الحالات (الأفراد) إلى الانحراف والخروج عن المعايير المجتمعية.

"وهكذا فإن السلوك المنحرف وعلى رأسه الفساد، يمكن أن يفسر من خلال هذه النظرية بمتغير اختلال الوظائف في النظام الاجتماعي لبعض الأنساق الفرعية، مثل نسق التعليم، والتنشئة الاجتماعية، أو نسق الأسرة والمدرسة...،إذ أن أي خلل في إحدى هذه الأنساق، وعدم قدرته على تأدية دوره الوظيفي ينعكس سلبا على النسق العام، من خلال بروز إختلالات وظيفية، ومن هنا تزداد مظاهر التوتر والتفكك الاجتماعي وتنتشر ظواهر الانحراف، وهنا يبدأ النسق العام في البحث عن سبل إعادة التوازن وتحقيق الاستقرار، وذلك بالبحث عن حلول للمشكلات الاجتماعية التي كانت سببا في ذلك الارتباك وفقدان التوازن

الاجتماعي بين الأنساق الفرعية بالنسق العام"(المصراتي، 2011، الصفحات 41-42)، والفساد الإداري ضمن هذا السياق يفسر بوجود خلل وظيفي في بنية التنظيم وأنساقه المختلفة، وعجزها عن القيام بدورها الوظيفي، وهو ما يؤثر على التنظيم كنسق عام، من خلال ظهور إختلالات وظيفية وانحرافات سلوكية وتنظيمية، تمارس من قبل الأفراد والجماعات داخل التنظيم، مستغلين بذلك مختلف مظاهر التفكك الناجمة عن الاختلالات الوظيفية، وفي ظل هذا الوضع يبدأ النسق العام (التنظيم)، في محاولة إيجاد حلول للأوضاع الراهنة وإعادة الاستقرار والتوازن بين مختلف الأنساق، عن طريق البحث في الأسباب التي أدت إلى بروز مختلف الاختلالات الوظيفية، وإيجاد آليات و ميكانيزمات تعيد للنسق توازنه واستقراره.

وبالتالي فالبنائية الوظيفية ترى أن لوظائف الانحراف والجريمة ومنها الفساد الإداري، وظيفة تؤديها داخل النسق العام، تتجلى في زيادة التضامن والتماسك في المجتمع، مما يدعم التكامل الوظيفي والتناسق بين الأنساق الجزئية في شكل الأنظمة والمؤسسات الإجتماعية، وأن ظواهر الإنحراف والفساد تخففان من حدة التوتر، والاضطرابات التي تصيب المجتمع بشكل عام ومؤسساته بشكل خاص، كما أن مثل هذه الظواهر تدفع إلى إعادة النظر فيما يسود في الواقع، والبحث عن آليات تحقق التوازن والتكامل داخل النسق العام.

ومن هذا المنطلق نجد بعض الباحثين في مجال الفساد الإداري، يركزون على الوظائف والآثار الايجابية لظاهرة الفساد الإداري، حيث يؤكدون على أنه يقوم بوظيفة تخفيف صرامة البيروقراطية وإجراءاتها، ولكن تبقى هذه النظرة محدودة، وتركز على جانب إيجابي فقط لظاهرة الفساد الإداري، متجاوزة بذلك الآثار السلبية لها، والتي تنعكس على مستويات أخرى في المجتمع، وهذا التبرير ليس سوى آلية أو أداة للحفاظ على الأوضاع كما هي، دون البحث في الآثار السلبية والخطيرة التي تخلفها ظاهرة الفساد الإداري.

خاتمة

يتضح من خلال هذه الورقة العلمية أن الفساد الإداري كظاهرة سوسيوتنظيمية هو كل انحراف وخروج عن القواعد والأطر الرسمية التي تحكم سير العملية التنظيمية وان أي سلوك أو فعل تنظيمي خارج المعايير الرسمية في تنفيذ الأعمال يعد صورة من صور الفساد الإداري ومعرقل للعمليات التنظيمية داخل المؤسسة يمكن أن تفسر من خلال وجود اختلالات وظيفية ضمن الأطر والأنساق التنظيمية، كما يمكن أن تفسر أيضا من خلال وجود اختلالات ضمن الأنساق الاجتماعية والثقافية التي تتعايش وتتفاعل معها المؤسسة، خاصة وان التنظيمات تعتبر وحدات اجتماعية تؤثر وتتأثر بالبيئة الاجتماعية وبنمط الثقافة الاجتماعية للعاملين والفاعلين فيها، بحيث أن انتقال الأفراد والجماعات إلى

التنظيم يعني انتقال تلك الثقافة وما تحملها من قيم ومعتقدات سوسيوثقافية إلى المؤسسة، وهو ما من شانه التأثير على فعالية التنظيم الرسمي القائم على الرشد والعقلنة، ويفسح المجال لبروز وتشكل مختلف الممارسات والانحرافات التي تظهر في أشكال وأنماط الفساد الإداري.

قائمة المراجع:

رشيد احمد. (1976). *الفساد الاداري - الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية* -. القاهرة: مطبوعات دار الشعب.

شتا السيد علي. (2003). *الفساد الاداري ومجنمع المستقبل*. الاسكندرية: المكتبة المصرية.

مصلح الصالح. (2000). *النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية. ط1*. الاردن: مؤسسة الرواق.

جيدنز انتوني. (2001). *علم الاجتماع. ط4*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

الفتلي ايثار و الشمري هاشم. (2011). *الفساد الاداري والمالي واثارة الاقتصادية والاحتماعية. ط1*. عمان: دار اليازوري.

السكارنة بلال خلف.(2014).اخلاقيات العمل. ط4. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المصراتي عبد الله احمد.(2011).الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي.الاسكندرية.المكتب العربي الحديث.

عبدو مصطفى و بن مرزوق عنترة. (2009). *معضلة الفساد في الجزائر - دراسة في الاسباب والحلول* -. الجزائر: دار النشر جيطلي.

مطر عصام عبد الفتاح. (2011). *الفساد الاداري - ماهيته، اسبابه، مظاهره*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

معابرة محمود محمد.(2011).الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية.ط1. الاردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

اللوزي موسى. (2000). *التنمية الادارية - المفاهيم - الاسس والتطبيقات. ط1*. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.